



#### البند رقم 5:

تقرير حول

المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية

يقدمه

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إلى

الدورة الحادية والأربعين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري للدورة المنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)



4-1 نوفمبر 2025 إسطنبول - الجمهورية التركية

www.icdt-oic.org

## الفهرس

3	تمهيد
نظمة التعاون 4	القسم الأول: التطورات الأخيرة لأنشطة منظمة التجارة العالمية الخاصة بالدول الأعضاء في م
4	أ. أحدث المستجدات على مستوى منظمة التجارة العالمية
7	ب تنفيذ اتفاقية تسهيل المبادلات
9	القسم الثاني: أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية
9	أ. المفاوضات التجارية
11	ب تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية
14	القسم الثالث: تدريب المقاولات في مواضيع التجارة الدولية
14	أ. دورات تدريبية في مجال التجارة الدولية
الإسلامي 14	ب برامج ودورات تدريبية تستهدف ريادة الأعمال النسائية والشباب في دول منظمة التعاون
16	ت دورات تدريبية لفائدة الفاعلين في قطاع السياحة:
ي إلى منظمة 19	القسم الرابع: وضعية المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلام التجارة العالمية
19	أ. نظام الانضمام والمساعدة الفنية
19	ب الوضع الحالي لانضمام دول منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية
21	الخــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
22	الملاحة ،

#### تمهيد:

بتكليف من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي – الكومسيك – يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بصفته الجهاز الفرعي لمنظمة التعاون الإسلامي المكلف بتنمية التجارة الإسلامية البينية، بمتابعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، وتقديم الدعم والتدريب والمساعدات الفنية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وفي هذا الإطار، دأب المركز الإسلامي لتنمية التجارة على إعداد تقارير حول تطور مفاوضات منظمة التجارة العالمية وتقديمها للاجتماعات الدورية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء - كومسيك - واللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمنظمة التعاون الإسلامي ولمختلف دورات مجلس وزراء الشؤون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

وفي إطار التحضير للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بإعداد تقارير ودراسات تمهيدية للتعريف بوجهات نظر الدول الأعضاء قصد إيجاد أرضية مشتركة تجمع بين مختلف المواقف حول المواضيع قيد المناقشة.

كما ينظم المركز دورات تدريبية لفائدة ممثلي الدول الأعضاء من القطاعين العام والخاص حول المفاوضات التجارية الدولية والمفاوضات التجارية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

يصادف إعداد تقرير هذه السنة ظرفية خاصة بعد جائحة كوفيد 19 والصراعات الجيوسياسية في مناطق عديدة من العالم.

بعد الانهيار الذي نجم عن الجائحة، لم يستمر تحسن التجارة العالمية الذي شهدناه في عام 2021 لفترة طويلة. وفقًا لتقديرات منظمة التجارة العالمية والأونكتاد، شهد حجم التجارة العالمية انخفاضًا بنسبة 95.2% في عام 2023 مقارنة بالعام السابق، وذلك بسبب تأثير التوترات الجيوسياسية على قنوات التوزيع الدولية، وتقلبات أسعار السلع الأساسية وتقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الدولية الأخرى.

اظهرت اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي قدراً من المرونة في التعامل مع التحديات المتعددة التي أدت إلى تراجع التجارة العالمية. نتيجة لذلك، سجل الحجم الإجمالي للتجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة مع باقي دول العالم زيادة بنسبة 1.75%، حيث ارتفع من 4.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2022 إلى 4.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2022.

أبدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي رغبتها الواضحة في تعزيز التجارة العالمية من خلال مجموعة من المبادرات التي تم إطلاقها على المستوى الدولي. وفي هذا السياق، ترأست كازاخستان المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC12)، الذي انعقد في جنيف خلال الفترة من 12 إلى 17 يونيو 2022. وفي عام 2024، استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة وترأست المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC13) في أبو ظبي خلال الفترة من 26 فبراير إلى 2 مارس 2024. وساهمت الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي في اتخاذ عدد من القرارات الهامة التي تهدف إلى تعزيز التجارة الدولية كوسيلة لنقل الازدهار إلى جميع أنحاء العالم.

وبالإضافة إلى محاور برنامج الدوحة للتنمية الذي يشكل موضوع مناقشات جارية في إطار منظمة التجارة العالمية، يلخص هذا التقرير النتائج الرئيسية للاجتماع الوزاري الثالث عشر. ويلخص هذا التقرير أيضا حالة تنفيذ اتفاقية تسهيل الاستثمار التي تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي. كما سيتم التركيز على حالة انضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية. شهد المؤتمر الوزاري الثالث عشر الاختتام الناجح لعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لإحدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي القمر الاتحادية.

ينقسم التقرير الحالي إلى ثلاثة أقسام رئيسية: القسم الأول: التطورات الجارية على صعيد منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ القسم الثاني: أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال منظمة التجارة العالمية؛ القسم الرابع: حالات انضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية.

## القسم الأول: التطورات الأخيرة لأنشطة منظمة التجارة العالمية الخاصة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

بعد انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC13) في أبو ظبي في فبراير 2024، دخلت المنظمة مرحلة نقاشات جديدة اتسمت بمساع نحو التجديد المؤسسي. وقد تزامن ذلك مع دخول اتفاقية دعم مصايد الأسماك حيز التنفيذ في سبتمبر 2025، واستمرار الجدل بشأن تداعيات الذكاء الاصطناعي وما قد يترتب عنه من تحولات جوهرية في منظومة التجارة العالمية، فضلاً عن المخاوف المتعلقة باتساع فجوة عدم المساواة بين الدول المتقدمة والنامية. كما تميز عام 2025 بانعقاد المنتدى العام تحت شعار: "تحسين، انشاء، ومحافظة".

ويتعلق هذا القسم أيضا بتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة وهي من بين القضايا المهمة التي تهم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

#### أ. أحدث المستجدات على مستوى منظمة التجارة العالمية

خلال العامين الماضيين، عقدت منظمة التجارة العالمية مؤتمرها الوزاري الثالث عشر في أبو ظبي في فبراير 2024، وذلك في ظل سياق دولي يطغى عليه قدر كبير من الغموض، الأمر الذي تطلّب بلورة استجابات ملائمة للتحديات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية المستدامة. وقد سعى الوزراء، في هذا الإطار، إلى بناء توافق حول القضايا العالقة، مع العمل على ترسيخ ما تحقق من إنجازات خلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر المنعقد في يونيو 2023.

تتواصل التحضيرات لانعقاد المؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في ياوندي، الكاميرون، خلال الفترة من 26 إلى 29 مارس 2026. ويُرتقب أن يشكل هذا المؤتمر محطة أساسية للتوصل إلى توافق بشأن قضايا محورية في التجارة العالمية، من أبرزها إصلاح منظمة التجارة العالمية، وتعزيز آلية تسوية المنازعات، وإدماج البُعد البيئي في منظومة التجارة، إلى جانب دعم التحول في مجال الطاقة.

علاوة على ذلك، وفي أعقاب المراجعة العالمية التاسعة لمبادرة «المعونة من أجل التجارة» 1 التي عُقدت في يونيو 2024 بهدف تقييم ما تحقق من تقدم وتحديد الخطوات المستقبلية الرامية إلى تعزيز اندماج الدول النامية والأقل نموًا في التجارة الدولية، شهد عام 2025 انعقاد المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية في جنيف يومي 17 و18 سبتمبر. وقد تميزت هذه الدورة، التي جاءت في صيغة مبسطة نظرا لاعتبارات الميزانية، بالتركيز على دور التحول الرقمي باعتباره رافعة رئيسية لتنمية التجارة العالمية.

يمكن تلخيص نتائج هاتين التظاهرتين على النحو التالى:

#### 1) متابعة نتائج المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية

وفي بيانها الختامي للمؤتمر الوزاري الثالث عشر، أبرزت السيدة أوكونجو إيويالا، المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية، أن المؤتمر الوزاري الثالث عشر سمح باعتماد 10 قرارات وإعلانات وزارية متعددة الأطراف بتوافق الأراء، ويمكن تلخيصها على النحو التالى:

- 1. تسير المفاوضات بشأن اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتسهيل الاستثمار من أجل التنمية (FID) بشكل جيد، حيث تم الانتهاء من أحد النصوص خلال المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في فبر اير 2024 في أبو ظبي. تمثل هذه الاتفاقية أهمية كبيرة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إذ تهدف إلى تبسيط وتسريع الإجراءات الإدارية لجذب الاستثمارات، مع تعزيز الممارسات المسؤولة مثل مكافحة الفساد والتنمية المستدامة. حتى الأن، وقعت 128 دولة عضو على الاتفاقية، من بينها 92 دولة نامية أو من الدول الأقل نموا. ومن بين الدول الموقعة، يمكن أن نذكر المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مصر، إندونيسيا، تركيا، باكستان، بنغلاديش، المغرب، ماليزيا، ونيجيريا.
- 2. تمديد الوقف الاختياري للرسوم الجمركية على التجارة الإلكترونية لمدة عامين، مما يحافظ على الممارسة الحالية التي تتضمن عدم فرض رسوم جمركية على عمليات النقل الإلكترونية إلى غاية الاجتماع الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية في عام 2025.

أطلقت مبادرة منظمة التجارة العالمية المعونة من أجل التجارة في يوليو 2005 خلال المؤتمر الوزاري المنعقد في هونغ كونغ، بهدف دعم الدول النامية، ولا سيما
 الأقل نموًا منها، في تنمية قدراتها التجارية، وتطوير بنيتها التحتية، وتعزيز اندماجها في النظام التجاري العالمي.

- ق. استكمال إجراءات انضمام دولتين من الدول الأقل نموا، وهما جزر القمر (عضو في منظمة التعاون الإسلامي) وتيمور الشرقية.
- 4. تشجيع أشغال لجنة الحواجز الفنية أمام التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية (لجنة TBT) على المضي قدماً في تنفيذ اتفاقية الحواجز الفنية أمام التجارة.
- 5. تنفيذ المعاملة الخاصة والتفضيلية لتدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز الفنية أمام التجارة، وهي خطوة مهمة إلى الأمام بالنسبة للبلدان الأقل نموا بعد سنوات من المناقشات.
- 6. دخول ضوابط جديدة بشأن التنظيم الوطني للخدمات حيز التنفيذ، والتي من المتوقع أن تساهم في تقليل تكاليف التجارة بأكثر من 125 مليار دولار أمريكي على مستوى العالم، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الضوابط مدرجة في جداول التزامات الأعضاء المشاركين بشأن الخدمات وسيتم تطبيقها وفقًا لمبدأ "الدولة الأكثر رعاية".
- 7. التزام بتحسين الأداء اليومي لمجالس منظمة التجارة العالمية ولجانها ومجموعات التفاوض بهدف زيادة كفاءة وفعالية المنظمة وتسهيل مشاركة الأعضاء في أشغالها، وأصدر الوزراء تعليماتهم إلى المجلس العام وأجهزته الفرعية بمواصلة هذا العمل وتقديم تقرير عن التقدم المحرز، عند الاقتضاء، إلى المؤتمر الوزاري المقبل.
- الحفاظ على تدابير الدعم لصالح الأعضاء غير المنتمين لفئة البلدان الأقل نموا، بما يشمل المساعدة الفنية وكذلك المعاملة الخاصة من حيث تسوية المنازعات لمدة 3 سنوات.
- 9. التزام ببرنامج عمل الاقتصادات الصغيرة الهشة لتسهيل اندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وذلك من خلال الاستمرار في التركيز على أولوياتها والبحث عن حلول في جميع جوانب أشغال منظمة التجارة العالمية.
- 10. اعتبارا من 1 سبتمبر 2024، تم قبول اتفاقية دعم مصايد الأسماك رسميا من قبل 80 عضوا في منظمة التجارة العالمية، ومن بين الدول التي قبلت بالاتفاقية مؤخرا بنين وسيراليون. تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية تحتاج إلى 30 حالة تصديق إضافية لبلوغ ثلثي أعضاء المنظمة، وهو الشرط اللازم لدخولها حيز التنفيذ.

بالنسبة للمسائل الأخرى التي لم تجد حلا والتي ستخضع لمفاوضات في المؤتمر الوزاري القادم، فهي تشمل ما يلي:

- مسألة القطن في منظمة التجارة العالمية حيث تركز المناقشات حاليا على محورين متكاملين: 1) الجانب التجاري، في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الدعم الذي له آثار مشوهة. و2) والمساعدة الإنمائية المقدمة لإنتاج القطن وسلسلة قيمة القطن. تجدر الإشارة إلى أن المناقشات جاءت نتيجة "المبادرة القطاعية بشأن القطن" لدول مجموعة الأربعة (بنين وبوركينا فاسو ومالي وتشاد، التي انضمت إليها كوت ديفوار لاحقا) والتي تُعرّف قضية القطن باعتبارها قضية أساسية على جدول أعمال النظام التجاري المتعدد الأطراف.
- تتمثل المناقشات المنظمة حول التجارة والاستدامة البيئية، بما في ذلك خطة العمل، في تحليل شامل وتحديد ممار سات جيدة متعددة.
- يجري العمل على تحقيق الترشيد أو الإلغاء التدريجي أو الإلغاء التام لدعم الوقود الأحفوري الضار ضمن أهداف التنمية المستدامة.

#### 2) الاستنتاجات الرئيسية للمراجعة العالمية التاسعة لدعم منظمة التجارة العالمية من أجل التجارة:

تناولت نتائج المراجعة العالمية التاسعة لدعم منظمة التجارة العالمية من أجل التجارة، التي عقدت في يونيو 2024، الأولويات الناشئة في سياق ما بعد الجائحة وفي مواجهة التحديات العالمية الحالية. تشمل المواضيع المهيمنة ما يلي:

• بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات: من الواضح أن الأزمات الصحية والجيوسياسية والمناخية الحالية تستدعي استراتيجيات أكثر مرونة للدول النامية، خاصة لتعزيز سلاسل التوريد ودعم الانتعاش الاقتصادي في مرحلة ما بعد كوفيد-19.

- التحول الأخضر والتنمية المستدامة: تم التركيز على ضرورة دمج مبادرات المعونة من أجل التجارة في التحول نحو اقتصاد أكثر اخضرارا واستدامة. وقد ناقش الاستعراض كيف يمكن لهذه المعونة دعم مشاريع الطاقة المتجددة والممارسات الزراعية المستدامة وتقليل انبعاثات الكربون.
- الشمول الرقمي: في ظل تزايد التجارة الرقمية، أكدت المراجعة العالمية التاسع على أهمية تطوير الوصول الى التقنيات الرقمية في البلدان النامية. ويشمل ذلك إنشاء البنية التحتية، وتحسين الاتصال، وتعزيز المهارات الرقمية لتمكين هذه البلدان من الاندماج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي.
- تمويل المعونة من أجل التجارة: تناولت المناقشات ضرورة تعبئة التمويل اللازم لتلبية احتياجات البلدان النامية في ظل قيود الميزانية. وتم التأكيد على أهمية دور القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع المعونة من أجل التجارة.
- الإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين: تمت مناقشة دور المعونة من أجل التجارة في تعزيز الإدماج الاجتماعي، خاصة إدماج النساء والشباب في التجارة العالمية. والهدف هو تحسين وصول هذه الفئات الضعيفة إلى الأسواق والفرص الاقتصادية.

و هكذا، أتاح هذا المنتدى تجديد التزام الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية بتعزيز برامج المعونة من أجل التجارة، بهدف جعل النظام التجاري العالمي أكثر شمو لا ومرونة واستدامة.

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المركز الإسلامي لتنمية التجارة نظم جلسة نقاش حول "تنمية تجارة السلع والأمن الغذائي في أفريقيا" في إطار أنشطة المراجعة العالمية التاسعة للمعونة من أجل التجارة، يوم الخميس 27 يونيو 2024، في مقر منظمة التجارة العالمية بجنيف. وقد خرجت اللجنة، التي شهدت مشاركة ممثلين من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، والممثلية الدائمة للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بجنيف، بأهم التوصيات التالية:

- 1. تطوير التعاون بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي: يهدف إلى دعم الزراعة المحلية من خلال الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، وتوفير البذور والأسمدة عالية الجودة، بالإضافة إلى إدارة المياه وتبني تقنيات الزراعة المبتكرة.
- 2. تعزيز القدرات المحلية: من خلال تدريب المزارعين، وخاصة النساء والشباب، على أفضل الممارسات الزراعية وإدارة الأراضي المستدامة، وتنويع المحاصيل لزيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ.
- 3. مواءمة السياسات الوطنية مع أهداف الأمن الغذائي، مع الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية، خصوصًا فيما يتعلق بالإعانات الزراعية، والوصول إلى الأسواق، وتدابير الدعم الداخلي.
- 4. تشجيع التعاون الإقليمي والدولي: من خلال الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة.
- 5. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص: خاصة بين المؤسسات الإقليمية والدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التجارة، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، بهدف مساعدة البلدان الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تهيئة بيئة مواتية لتنمية الأمن الغذائي.

#### 3) المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية لعام 2025: المواضيع والتوصيات

انعقد المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية لعام 2025 تحت شعار "التحسين، والإنشاء، والمحافظة"، وقد ركّزت مناقشاته على التجارة الرقمية والبنية التحتية الرقمية. وتناول المشاركون مجموعة من المحاور الرئيسة:

- ◄ التحوّل الرقمي للتجارة: استعرض المنتدى التحديات المرتبطة بالتطورات الرقمية المتسارعة، مثل الذكاء الاصطناعي، والتجارة الإلكترونية، وتيسير التجارة الرقمية التي تتطلب إعادة تعريف معايير النظام التجاري الدولي بما يواكب هذه المستجدات، وتعزيز الابتكار والتواصل، وتطوير آليات التعاون الدولي.
- ﴿ البنية التحتية الرقمية العامة: التركيز دورها المحوري في دعم النمو الشامل، وخاصة في الدول النامية والأقل نموًا، باعتبارها أداة لسد الفجوة الرقمية، وتوسيع نطاق رقمنة الأعمال، وضمان استفادة عادلة من الخدمات.

- اتفاقیات التجارة الرقمیة والمعاییر ذات الصلة: ناقش المنتدی انعکاسات هذه الاتفاقیات علی النظام التجاری،
   بین احتمالیة تفاقم الانقسامات عبر تجزئة الإنترنت و تباینات الأطر التنظیمیة، أو علی العکس من ذلك، تعزیز التقارب التنظیمی و الانفتاح الرقمی.
- التنمية الرقمية في أفريقيا: خُصصت جلسة بعنوان "إطلاق العنان للإمكانات الرقمية لأفريقيا من خلال البنية التحتية"، تناولت التحديات الهيكلية التي تواجه القارة، مثل ضعف الاتصال، وهشاشة البنية التحتية، والحاجة إلى أطر تنظيمية أكثر فعالية، إضافة إلى تطوير آليات الدفع الرقمي وإدماج المناطق الريفية.
- ﴿ إطلاق مركز سياسات التجارة: شهد المنتدى تدشين مركز جديد يهدف إلى مواءمة البحث الأكاديمي مع عملية صياغة السياسات، من أجل دعم قرارات قائمة على المعرفة والأدلة العملية.
- الحوكمة والتنظيم في ظل الرقمنة: ركزت المناقشات على الحاجة إلى أطر تنظيمية متكاملة لإدارة المخاطر
  الرقمية، تشمل الأمن السيبراني، وحماية البيانات، وتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، ووضع معايير تقنية
  مناسبة.

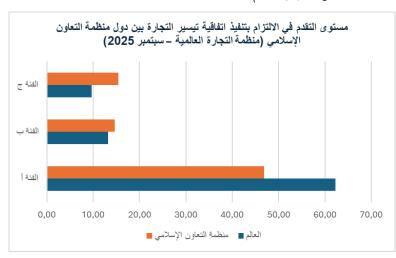
التوصيات الرئيسة للمنتدى هي: تعزيز وتوسيع نطاق البنية التحتية الرقمية العامة. ودعم التقارب التنظيمي في مجال التجارة الرقمية. والاستثمار في بناء القدرات. وتطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص. ودمج المناطق الريفية والفئات المهمشة وتحسين حوكمة البيانات. ووضع آليات فعالة لتنظيم الذكاء الاصطناعي وضمان أمن الفضاء السيبراني.

#### ب. تنفيذ اتفاقية تسهيل المبادلات2

دخلت اتفاقية تسهيل التجارة التي تم إبرامها في بالي في ديسمبر 2013 حيز النفاذ في 22 فبراير 2017، بعد المصادقة عليها من قبل ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية. وبعد أربع سنوات من دخول اتفاقية تسهيل التجارة حيز التنفيذ (TFA)، صادقت لجنة تسهيل التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، في 3 مارس 2021، على خارطة طريق لدراسة التقدم المحرز في تنفيذها.

فيما يتعلق بحالة المصادقة على اتفاقية تيسير التجارة، يُشير الوضع حتى سبتمبر 2025 إلى أن 54 دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي أودعت وثائق قبولها للاتفاقية. أما الدول التي لم تُصادق بعد فهي موريتانيا، وسورينام، واليمن. وتتوفر القائمة الكاملة لتواريخ المصادقة عبر قاعدة بيانات اتفاقية تيسير التجارة.

وفيما يخص التنفيذ، يُقدّر معدل التزام أعضاء منظمة التجارة العالمية بتنفيذ أحكام الاتفاقية بنسبة 85.1% اعتبارا من سبتمبر 2025. تعكس هذه النسبة الجهود التي يبذلها أعضاء المنظمة لتبسيط وتحديث الإجراءات الجمركية والتجارية العالمية، مع هدف الوصول إلى معدل 89.5% بحلول نهاية عام 2026.

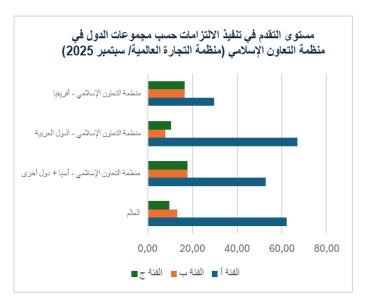


يبلغ معدل تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي %76.9، مع تفاوت هذا المعدل بحسب مستوى التنمية للدول الأعضاء. ويُلاحظ أن معدل التنفيذ في الدول النامية الأعضاء يتجاوز 85%. وتتوفر بيانات معدلات التنفيذ في قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية.

2

https://tfadatabase.org/implementation

https://www.tfadatabase.org/fr/implementation/comparisons <sup>3</sup>



يُظهر التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي أن المجموعة العربية تتجاوز المعدل العالمي بمعدل %85.5 في حين تبلغ نسبة التنفيذ في المجموعة الأفريقية %63 فقط<sup>4</sup>. ويختلف هذا المعدل حسب الفئات (أ)، و(ب)، و(ج)، مع تسجيل أفريقيا أدنى مستويات التنفيذ بين المجموعات.

تقدّم قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية ملخصا لحالة تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كما توفر تفاصيل حول تطبيق التدابير المنصوص عليها في الاتفاقية على مستوى دول ومناطق منظمة التعاون الإسلامي<sup>5</sup>.

ويشتمل ملحق هذا التقرير على بيان يوضح حالة مصادقة دول منظمة التعاون الإسلامي على الاتفاقية.

https://www.tfadatabase.org/fr/implementation/comparisons4

https://www.tfadatabase.org/fr/implementation/progress-by-measure <sup>5</sup>

#### القسم الثاني: أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية

في إطار الدعم المقدم للدول الأعضاء في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية، أنجز المركز الإسلامي لتنمية التجارة العديد من أنشطة بناء القدرات بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالتحضير للمؤتمرات الوزارية، والانضمام إلى المنظمة، وتنفيذ اتفاقية تيسير التجارة (TFA) والتكامل الإقليمي. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

#### أ. المفاوضات التجارية

شملت الأنشطة المتعلقة بالمفاوضات التجارية في الأونة الأخيرة الإعداد للمؤتمرين الثالث عشر والرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية، فضلا عن المساعدة الفنية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لبعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

## ♦ ورشة عمل افتراضية إقليمية تحضيرا للمؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية، 10- 11 يناير 2024، تونس، الجمهورية التونسية

تم تنظيم هذه الورشة بالشراكة مع منظمة التجارة العالمية والبنك الإسلامي للتنمية بهدف الإعداد لمشاركة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في أشغال المؤتمر الوزاري الثالث عشر، من خلال السماح لها بتنسيق مواقفها وتبادل خبراتها. كما مكنت من الاطلاع على آخر تطورات مفاوضات منظمة التجارة العالمية، منذ فبراير 2023، حول مختلف المواضيع قيد المناقشة في منظمة التجارة العالمية. وشملت المواضيع التي تم تناولتها المناقشات التجارة والصحة، ودعم صيد الأسماك، والأمن الغذائي، والتجارة الإلكترونية وإصلاح منظمة التجارة العالمية. كما كان هذا الاجتماع فرصة لفهم قضايا وإجراءات اعتماد وتنفيذ الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية. وشارك في ورشة العمل 50 ممثلا من 19 دولة عضو و 6 منظمات دولية.

## ❖ جلسة نقاش حول "تنمية تجارة السلع والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" 27 يونيو 2024 جنيف، سويسرا.

تندرج هذه الجلسة في إطار مساهمة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في "المراجعة العالمية التاسعة للمعونة من أجل التجارة 2024<sup>6</sup> التي تنظمها منظمة التجارة العالمية. ترأست النقاش السيدة لطيفة البوعبدلاوي، المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، بحضور ممثلين عن منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، والممثلية الدائمة للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. كما وفرت هذه الجلسة، التي حضرها مندوبون من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ودول أخرى، فرصة لتقييم عدد من الإجراءات اللازمة لتحسين الأمن الغذائي في منطقة جنوب أفريقيا<sup>7</sup>.

## ❖ ورشة عمل إقليمية حول مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية والتحضيرات للمؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية، خلال الربع الأخير من عام 2025

سيتم تنظيم هذه الورشة بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والبنك الإسلامي للتنمية خلال الربع الأخير من عام 2025، وستوفر للمشاركين من الدول الأعضاء فرصة للاطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بمواضيع المفاوضات التي تلت المؤتمر الوزاري الثالث عشر بشأن التجارة والتنمية، بالإضافة إلى التطورات الاقتصادية الدولية الراهنة. كما سيتناول الاجتماع مناقشة التحضيرات والأجندة المحتملة للمؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية، المزمع عقده في الكاميرون في مارس 2026.

#### ❖ مشاركة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية لعام 2025:

شاركت السيدة لطيفة البوعبدلاوي، المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، كمتحدثة في إحدى جلسات المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في مقر المنظمة بتاريخ 18 سبتمبر 2025. وقد ركزت الجلسة،

https://www.wto.org/english/tratop\_e/devel\_e/a4t\_e/global\_review24\_e/gr24\_session\_fullpage\_e.htm?session=32\_6

<sup>7</sup> ترد توصيات هذه الجلسة في الفقرة أ-3، التي تركز على التطورات الأخيرة في منظمة التجارة العالمية.

التي كانت تحت عنوان "إطلاق العنان للإمكانات الرقمية لأفريقيا من خلال البنية التحتية"، على أحدث التطورات في مجال التجارة الإلكترونية وإمكانية مساهمة القطاع الخاص في معالجة فجوات البنية التحتية وتعزيز القدرات في القارة الأفريقية.

وخلال كلمتها، استعرضت السيدة البوعبدلاوي جهود المركز الإسلامي لتنمية التجارة في رقمنة إجراءات التجارة e-TIR و e-phytos و e-TIR و e-TIR كأدوات فعّالة لتسهيل التجارة بين هذه الدول.

#### المساعدة الفنية لانضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية

شكلت نتائج هذه الدراسة محور مناقشات المائدة المستديرة الثانية عشرة بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتي نُظّمت بالتزامن مع المؤتمر الوزاري الثالث عشر، وذلك يومي 24 و25 فبراير 2024 في أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، على هامش فعاليات المؤتمر الوزاري ذاته.

سيواصل المركز الإسلامي لتنمية التجارة المشاورات مع شركائه لتنظيم الأنشطة الرامية إلى دعم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولاسيما:

- ﴿ إطلاق اصدار بعنوان "الممارسات الجيدة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في المنطقة العربية"، الذي أعدّه المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية، وذلك على هامش أعمال المائدة المستديرة الصينية الثالثة عشرة حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، المقرر عقدها في مسقط، سلطنة عُمان، خلال الفترة من 12 إلى 14 مايو 2025.
  - تنفیذ مهمة إشرافیة لصالح جزر القمر، التی انضمت مؤخرا إلی منظمة التجارة العالمیة.
  - ﴿ ورشة عمل حول متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لصالح دول آسيا الوسطى.

#### 1) أنشطة دعم مشاريع التكامل الإقليمي

في إطار دعم الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي، تم مؤخرا تنفيذ الأنشطة التالية، وهي:

- ورشة عمل حول تنمية التجارة الرقمية في أفريقيا لصالح الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نظمت في الفترة من 8 إلى 10 يناير 2024 في الدار البيضاء/ المملكة المغربية بالشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة في المملكة المغربية. وكان الهدف منها هو تعزيز قدرات الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن القضايا المتعلقة بالتجارة الرقمية وتزويدها بفهم أفضل للسياق الأفريقي والدولي الذي تجري فيه مفاوضات مشروع البروتوكول بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وكان يتوقع من أشغال هذه الورشة أن تحقق تمكين البلدان من استكمال مشاوراتها الوطنية بشأن البروتوكول المذكور. وشارك في الورشة 24 مشاركا من 14 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي.
- مستعقد ورشة عمل التقديم تقرير عن دراسة حول "إمكانات التجارة بين المنطقة الأفريقية والعربية"، التي أعدها المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالشراكة مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA)، يومي 8 و9 أكتوبر 2024 في الدار البيضاء. توفر هذه الورشة فرصة لعرض توصيات الدراسة بهدف تعزيز مشاريع التكامل الإقليمي بين الدول العربية والأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- ورشة تدريبية حول "التجارة في الخدمات في ظل تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية" خلال الربع الأخير من عام 2024 بالدار البيضاء، بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة بالمملكة المغربية. وتهدف هذه الورشة إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، التي تنتمي إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
- تنظيم المنتدى الرابع لمنظمات التعاون الإقليمي، يومي 19 و20 نوفمبر 2024 في مراكش، المملكة المغربية، بشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية. وقد جمع هذا الحدث 40 ممثلاً عن 22 منظمة دولية، وأسفر عن اعتماد خارطة طريق للأنشطة المشتركة التي ستُنفَّذ من قبل منظمات التعاون الإقليمي المشاركة.
- ح عقد اجتماع خبراء من المكاتب الإقليمية الفرعية لشمال وغرب أفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة، يومي 19 و20 نوفمبر 2024 في الرباط، المملكة المغربية. وخلال هذا الاجتماع، قدّم المركز

- ورقة بعنوان "إمكانات تطوير وتنويع التجارة العربية الأفريقية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية".
- خنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لمنطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا ورشة عمل ومؤتمرًا إقليميًا للقطاع الخاص في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تحت عنوان: "كيف نمول تحول النظم الزراعية والغذائية؟"، وذلك خلال الفترة من 20 إلى 23 يناير 2025 في تونس. وبهذه المناسبة، استعرض المركز الإسلامي لتنمية التجارة تجربة منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة الزراعية والغذائية بين الدول الأعضاء.
- ﴿ شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الدورة الرابعة عشرة لملتقى أبو ظبي السنوي للاستثمار (AIM2025) التي أقيمت تحت شعار "خارطة الطريق لمستقبل الاستثمار العالمي". وبهذه المناسبة، نظم المركز، بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، جلسة نقاش خلال مائدة الإفطار بتاريخ 8 أبريل 2025، تمحورت حول اتفاقية تيسير الاستثمار التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وشهدت الجلسة حضور أكثر من 40 مشاركا، من ضمنهم ممثلون عن وزارات الاستثمار في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ووكالات تشجيع الاستثمار، إلى جانب ممثلين عن منظمات دولية وشركات استشارية متخصصة.
- تنظيم ندوة افتراضية يوم 8 مايو 2025 لتقديم اصدار عام 2024 من تقرير منظمة الأغذية والزراعة حول حالة أسواق السلع الزراعية في الدول العربية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وركزت الندوة على استعراض الفرص التجارية المتاحة لتحقيق أهداف الأمن الغذائي في الدول العربية.
- ﴿ نظّم المركز، بالشراكة مع مركز التجارة الدولي، دورة تدريبية افتراضية يومي 15 و16 يوليو 2025، بعنوان: آليات تعزيز التجارة الرقمية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد استهدفت الدورة أطر المؤسسات المعنية بالتجارة في جمهورية العراق، وجمعت 39 مشاركاً من وزارة التجارة العراقية ومؤسسات أخرى ذات صلة بالتجارة الرقمية، إلى جانب ممثلين عن مركز التجارة الدولي.
- مسارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة في المؤتمر الاقتصادي والدبلوماسي المغربي التوغولي، الذي انعقد يومي 17 و18 يونيو 2025 بالرباط، تحت شعار "التعاون المغربي التوغولي: تعزيز الإنجازات لبناء المستقبل معا". وخلال هذا المؤتمر، أكدت السيدة لطيفة البوعبدلاوي على أهمية تعزيز الشراكة بين البلدين، فضلاً عن التعاون مع باقي دول منظمة التعاون الإسلامي، باعتبارها رافعة لتعزيز المرونة الاقتصادية في مواجهة الظروف الدولية المتقلبة والتحديات المصاحبة لها.
- تم عقد المنتديان الرابع والخامس لمنظمات التعاون الإقليمي، يومي 19 و20 نوفمبر 2024 في مراكش، المغرب، ويومي 2 و3 أكتوبر 2025 في إسطنبول، تركيا، على التوالي، بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية. شارك فيهما أكثر من 40 ممثلاً من 22 منظمة دولية، وأسهمت في وضع خارطة طريق للأنشطة المشتركة التي ستنفذها منظمات التعاون الإقليمي المشاركة.

#### ب. تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية

تمثل تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة عاملً حاسما في تعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي. تتضمن هذه الجهود تنفيذ مبادرات تهدف إلى تبسيط وتقليص إجراءات عمليات الاستيراد والتصدير، بما في ذلك التحول الرقمي وتبني أفضل الممارسات الدولية في مجال الأنظمة، وذلك بما يتوافق مع أحكام اتفاقية تيسير التجارة. وفي هذا السياق، يُسلط الضوء على التفاصيل الخاصة بالمبادرات التي قام بها المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الفقرات التالية.

#### 1) دعم رقمنة إجراءات التجارة الخارجية:

ستؤدي أنشطة رقمنة إجراءات التجارة الخارجية إلى خفض تكاليف معاملات الصادرات والواردات من السلع في الدول الأعضاء، يواصل المركز الإسلامي لتنمية التجارة والتحالف العالمي لتيسير التجارة بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، عملية تحديد احتياجات البلدان فيما يتعلق برقمنة إجراءات التجارة الخارجية المتعلقة بالصحة النباتية وشهادة النقل. وفي هذا الصدد، تم القيام بما يلي:

#### شهادة الصحة النباتية الإلكترونية:

- تنظيم بعثتين استكشافيتين لتنفيذ حل e-Phyto في عملية التجارة الدولية، في نيجيريا (28 نوفمبر 2 ديسمبر 2022) وفي توغو (17-13 مارس 2023). تهدف هاتان البعثتان، بناء على طلبات من هذين البلدين، إلى تحديد احتياجات الفاعلين الرئيسيين في القطاعين العام والخاص من حيث الرقمنة. وتحديد الصعوبات على أرض الواقع للحصول على شهادة الصحة النباتية وكذلك أفضل السبل للنجاح في رقمنة هذه العملية من أجل تحسين أثر ها على تسهيل التجارة في الدول المعنية.
- ورشة عمل وطنية للإطلاق الرسمي لمشروع رقمنة إجراءات منح شهادات الصحة النباتية (e-phyto)
   في 24 مايو 2023 في لاغوس، نيجيريا، واكتمل المشروع في يونيو 2024. كما تم إطلاق المشروع في لومي، توغو، في 27 سبتمبر 2023، وتم الانتهاء من تنفيذه في يوليو 2024.

تتعلق الإجراءات التي تم تنفيذها في إطار هذا المشروع خلال عام 2023 بما يلي:

- تنظيم 5 دورات تدريبية في نيجيريا و3 دورات تدريبية في توغو للشركات المصدرة ووكلاء الشحن والوكلاء الإداريين.
  - بعثة استكشافية مع الخزائن العامة لمشروع الدفع الإلكتروني.
- اقتناء أجهزة حاسوبية من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) عضو GATF. تجدر الإشارة إلى أنه تم حتى الآن توزيع 9 أجهزة كمبيوتر و80 جهاز لوحي وملحقاته بالإضافة إلى 80 بطاقة SIM لصالح نيجيريا بالإضافة إلى 13 جهاز كمبيوتر و47 جهاز لوحي وملحقاته ومضاد فيروسات و10 طابعات و47 بطاقات SIM.
- مواصلة تنفيذ جهود تبسيط الإجراءات الشكلية والضوابط المتعلقة بالتجارة الدولية في القطاع الزراعي، من خلال إدخال شهادات الصحة النباتية الإلكترونية المعروفة بـ "e-Phyto" في كل من تشاد، موريتانيا، وبوركينا فاسو خلال عام 2025.
- تنظيم ورشة عمل يومي 3 و 4 يونيو 2024 في بانكوك (تايلاند)، لإطلاق تقرير بعنوان "تسهيل التجارة الرقمية والمستدامة في دول منظمة التعاون الإسلامي الأسيوية". يستند هذا التقرير إلى نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية الخامسة للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة (2023).
- تنظيم ورشة عمل تدريبية في الفترة من 5 إلى 7 أغسطس 2024 في مدينة بوجور بجمهورية إندونيسيا، حول تحسين إدارة مخاطر نظام الرقابة والتفتيش على واردات الأسماك والمنتجات البحرية في إندونيسيا. تأتي هذه الورشة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والتحالف العالمي لتيسير التجارة ومؤسسة TFO كندا و هيئة الحجر الصحى الإندونيسية (IQA)، ووكالة ضمان الجودة البحرية ومصايد الأسماك (MFQAA).

#### رقمنة إجراءات النقل البرى:

تتعلق مساعدة البلدان الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عملياتها لرقمنة إجراءات النقل (e-TIR) بما في ذلك مسألة بدعم بلدان منظمة التعاون الإسلامي في أفريقيا لاعتماد الاتفاقيات الدولية للنقل البري (TIR) بما في ذلك مسألة رقمنة الإجراءات. ستتيح الأنشطة الرامية إلى رقمنة إجراءات التجارة الخارجية تقليل تكاليف المعاملات لصادرات وواردات السلع في الدول الأعضاء. الإجراءات المتخذة في عام 2023 وتلك المقرر اتخاذها في عام 2024 هي:

يعتزم كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) والاتحاد الدولي للنقل البري (IRU) ومركز الدراسات في النقل المتوسطي (CETMO)، تنظيم ورشة عمل إقليمية حول "الربط الطرقي وتأثيره على التجارة الإقليمية في إفريقيا الأطلسية"، وذلك يومي 10 و 11 نوفمبر 2025 في الدار البيضاء، المملكة المغربية. وتهدف هذه الورشة إلى تعزيز الوعي في بلدان إفريقيا الأطلسية، من المغرب إلى الغابون، بأهمية تنفيذ اتفاقيتي النقل البري الدولي والنقل بالطرق البرية، من خلال دعم إقامة شبكات ربط طرقي فعالة بالتعاون مع المعنيين في القطاع.

◄ نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ندوة إلكترونية بعنوان "تيسير التجارة وسلاسل التوريد العالمية: الأهداف والآثار على التجارة الدولية"، يوم الخميس 25 سبتمبر 2025. وقد ركزت الندوة على الجوانب القانونية المتعلقة بتيسير التجارة وسلاسل التوريد العالمية، مع إبراز دور اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية. كما ناقشت الندوة تأثير اضطرابات سلاسل النقل والخدمات اللوجستية، بما في ذلك الموانئ والممرات وطرق العبور، على انسيابية التجارة وضمان الإمدادات، إلى جانب تقديم حلول ممكنة لمعالجة هذه التحديات.

#### 2) تنفيذ الفئة ٢ من اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية:

تهم المساعدة الفنية لتنفيذ الفئة C من اتفاقية تسهيل التجارة، في المقام الأول، الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي أعربت عن حاجتها للتأطير في هذا السياق. تم التخطيط لتنظيم ورش عمل وطنية وإقليمية خلال النصف الأول من عام 2023. وهي كالتالي:

- جلسات افتراضية بالشراكة مع الأونكتاد والبنك الدولي للدعم الفني لفائدة أعضاء اللجنة الوطنية لتسهيل التجارة في جمهورية غينيا لتحديد وضعية تنفيذ تدابير الفئة C من اتفاقية تسهيل التجارة والحاجيات من المساعدة الفنية.
- تنظيم ورشة عمل تدريبية وطنية بالشراكة مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة المغربية لتبسيط الإجراءات الجمركية، لفائدة الغابون في ليبروفيل في الفترة من 13 إلى 17 مارس 2023.
- تنظيم ورشة عمل تدريبية وطنية حول تحديد المواعيد النهائية المناسبة لتنفيذ هذه التدابير، من 7 إلى 9 يونيو 2023 في كوناكري (غينيا).
- ح عقد ورش عمل وطنية وإقليمية لفائدة باقي الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال في عام 2024.

#### <u>القسم الثالث:</u> تدريب المقاولات في مواضيع التجارة الدولية

في إطار المساعدة الفنية وبناء قدرات الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة سلسلة من الدورات التدريبية الموجهة للشركات. تم تخصيص اهتمام خاص لدعم ريادة الأعمال بين النساء والشباب. بالإضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء على أهمية قطاع السياحة نظرا لتأثيره الإيجابي في تحسين دخل السكان. تتمثل أنشطة المركز في الجهود التي يبذلها في هذه المجالات كما يلخص في الفقرات التالية. يتم تلخيص أنشطة المركز في الفقرات التالية:

#### أ. دورات تدريبية في مجال التجارة الدولية

#### 1) دورات تدريبية عبر الانترنت حول التجارة الدولية

أخذت ورش العمل التي تم تنظيمها خلال العامين الماضيين في الاعتبار موضوعات جديدة في التجارة الدولية. أقيمت هذه الدورات التدريبية على شكل ندوات افتراضية مدتها 3 ساعات، أشرف عليها خبراء دوليون، وشملت الوحدات الثلاث التالية: النقل والخدمات اللوجستية، التسويق الرقمي، والتجارة الدولية.

خلال عام 2024، نظم المركز أيضًا الدورتين التدريبيتين التاليتين بالتعاون مع مركز أنقرة:

## ♦ ورشة عمل حول "تطوير صناعة الحلال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 24-25 أبريل 2024:

تم تنظيم هذا التدريب بالتعاون مع وزارة التخطيط التنموي الوطني في جمهورية إندونيسيا (BAPPENAS) بهدف تسهيل تبادل المعرفة وأفضل الممارسات في تطوير صناعة الحلال بين المؤسسات الوطنية ذات الصلة في دول منظمة التعاون الإسلامي.

شهدت الورشة مشاركة أكثر من 200 شخص، حيث تبادل المشاركون الخبرات مع خبراء من إندونيسيا وتركيا وماليزيا، بالإضافة إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومركز أنقرة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، وجامعة دورهام ومنظمة السياحة العالمية. تناولت الموضوعات المطروحة خلال ورشة العمل ما يلي: مقدمة حول صناعة الحلال؛ شهادات ومعايير الحلال؛ تطوير السياحة الحلال؛ التمويل والاستثمار الإسلامي؛ الأطر السياسية والتنظيمية؛ وجهود المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الترويج لصناعة الحلال في دول منظمة التعاون الإسلامي. كما شاركت الدول الأعضاء تجاربها وأفضل ممارساتها في هذا المجال.

## ♦ ورشة عمل تدريبية حول الاقتصاد الرقمي الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عقدت في 5-6 أغسطس 2024.

تم تنظيم هذا التدريب بالتعاون مع وزارة التخطيط التنموي الوطني في جمهورية إندونيسيا (BAPPENAS) بهدف إثراء معرفة الدول الأعضاء وتعزيز قدراتها في مجال الاقتصاد الرقمي.

شارك في الورشة ممثلين من المنظمات الدولية والوزارات والوكالات الحكومية لتبادل أفضل الممارسات ومناقشة التحديات والفرص في هذا المجال. خلال هذا اللقاء، تبادل المشاركون الأفكار مع خبراء من إندونيسيا وتركيا والكاميرون، بالإضافة إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة وباقي المنظمات المتخصصة، حول الموضوعات التالية: مقدمة عن الاقتصاد الرقمي الإسلامي: الفرص والتحديات؛ دمج المبادئ الإسلامية والقيم الأخلاقية في التنمية الاقتصادية والتحول الرقمي؛ الاستراتيجيات في تطوير وتشغيل التكنولوجيا المالية الإسلامية؛ أخلاقيات العمل في سياق إسلامي؛ التمكين الاقتصادي في العصر الرقمي: دور الاقتصاد الرقمي الإسلامي؛ البنية التحتية للتحول الرقمي والأمن السيبراني؛ وأهمية الذكاء الاقتصادي في تعزيز التجارة والاستثمارات بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

سلط هذا الحدث الضوء على التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في مجال الاقتصاد الرقمي وكشف عن الفجوة الرقمية الموجودة داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي. واستغل المنظمون هذه الفرصة لتشجيع الدول الأعضاء على تعزيز التواصل والتعاون من أجل دعم التحول الرقمي لاقتصادات منظمة التعاون الإسلامي.

### ب. برامج ودورات تدريبية تستهدف ريادة الأعمال النسائية والشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي

تكتسب ريادة الأعمال النسائية أهمية متزايدة في النسيج الاقتصادي لدول منظمة التعاون الإسلامي. حيث تسهم المرأة

اليوم بشكل كبير في خلق فرص العمل وتحسين دخل الأسرة، وتساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء.

ومع ذلك، لا تزال النساء في دول المنظمة يواجهن تحديات عديدة، مثل انخفاض الدخل، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، ونقص التدريب في مجال التجارة، والتحديات المتعلقة بالوصول إلى مصادر الدخل والتمويل.

تستجيب مبادرات المركز الإسلامي لتنمية التجارة لهذه التحديات من خلال تعزيز الأنشطة التجارية للنساء، بهدف تمكينهن اقتصاديا واجتماعيا.

## ♦ ورش عمل تدريبية حول الوصول إلى الأسواق لفائدة سيدات الأعمال من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

في هذا السياق، نظم المركز الدورات التدريبية التالية بالتعاون مع مكتب تيسير التجارة الكندي (TFO-Canada):

- ورشة عمل تدريبية حول "الوصول إلى الأسواق وإدارة سلاسل القيمة لصالح الشركات والتعاونيات النسائية في الدول العربية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، تم تنظيمها بنجاح في الدار البيضاء، المملكة المغربية، من 17 إلى 21 يوليو 2023. ومكنت هذه الورشة المشاركين من إدارة سلاسل القيمة بشكل أفضل وتطوير مهاراتهم في مجال التجارة الدولية، بما في ذلك التسويق والتجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية. كما تكللت الورشة بإنشاء شبكة سيدات الأعمال من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الناطقة باللغة العربية.
- ورشة عمل تدريبية حول "الوصول إلى الأسواق وإدارة سلاسل القيمة لصالح الشركات والتعاونيات النسائية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الناطقة باللغة الإنجليزية"، في الفترة من 18 إلى 20 ديسمبر 2023 في جمهورية غامبيا. وبهذه المناسبة، قام المشاركون بتعزيز مهاراتهم في مجال التجارة الدولية والإدارة وتطوير المنتجات والتسويق والتصدير. كما تمكنوا من تحسين مهاراتهم القيادية والتواصلية.
- ورشة عمل تدريبية حول "الوصول إلى الأسواق وإدارة سلاسل القيمة لصالح المؤسسات والتعاونيات النسائية في البلدان الناطقة بالفرنسية في منظمة التعاون الإسلامي" ستُعقد في الفترة من 21 إلى 25 أكتوبر 2024 في نجامينا، جمهورية تشاد. ستشارك في هذه الورشة 40 سيدة أعمال من تشاد وبنين وبوركينا فاسو وغينيا وغينيا بيساو والجابون وكوت ديفوار، بهدف تعزيز كفاءاتهن الإدارية بالإضافة إلى تطوير مهارات الاتصال والقيادة.

#### مشروع تمكين المرأة في أفريقيا جنوب الصحراء

تم تخصيص عام 2024 لتصميم وإطلاق مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة. يهدف هذا المشروع، الذي يركز على تنفيذ مبادرات واعدة تساهم في النمو الشامل، إلى إظهار إمكانات المرأة وتمهيد الطريق لفرص عمل جديدة وتحسين الرفاهية في المنطقة بدعم من المؤسسات المالية.

وفي هذا السياق، انعقد الاجتماع المؤسسي لإطلاق المشروع يوم 7 مارس 2024 افتراضيا، وتم تخصيصه لعرض المشروع ومناقشة سبل ووسائل تنفيذه.

شهد هذا الاجتماع رفيع المستوى مشاركة ممثلي وزارات التجارة في الدول الأعضاء التالية في منظمة التعاون الإسلامي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء: جمهورية تشاد، جمهورية كوت ديفوار، جمهورية غامبيا، جمهورية غينيا، جمهورية السنغال، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية توغو. وفي ختام أشغال هذا الاجتماع، تم التوصل إلى الاتفاق على ما يلى:

- إطلاق البرنامج في الدول المستهدفة (غينيا، السنغال، غامبيا، تشاد، كوت ديفوار، توغو، بوركينا فاسو، نيجيريا) خلال عام 2024.
- ﴿ إنشاء لجنة توجيهية في كل دولة تتألف من السلطات العامة والقطاع الخاص، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، وشركاء آخرين من أرض الواقع.
  - ◄ مهمة تشخيص الاحتياجات وتحديد المجموعات والشركاء في كل بلد.

#### ﴿ تنفيذ خطة عملية في كل دولة لتنفيذ الأنشطة فعليا.

تجدر الإشارة إلى أنه في إطار تنفيذ هذا البرنامج، استغل المركز فرصة انعقاد المعرض الخامس للصحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والذي نُظم بالتزامن مع الدورة العاشرة لمعرض SISDAK خلال الفترة من 15 إلى 19 أبريل 2025 في داكار، لرعاية مشاركة مجموعة من سيدات الأعمال من دول إفريقيا جنوب الصحراء. وقد شملت هذه الرعاية تغطية تكاليف تذاكر السفر والإقامة، إلى جانب تخصيص أكشاك عرض مجانية، بهدف تمكينهن من الترويج لمنتجات التجميل والمنتجات الصيدلانية، وتعزيز فرص عقد شراكات تجارية مع فاعلين اقتصادبين ومؤسسات من دول منظمة التعاون الإسلامي.

وقد شاركت في هذه المناسبة نحو عشرين سيدة أعمال من تشاد، مالي، بنين، موريتانيا، النيجر، غامبيا، غينيا، الكاميرون، توغو، والسنغال، حيث شاركن في المعارض التجارية والندوات والاجتماعات الثنائية بين الشركات التي أقيمت على هامش هذا المعرض.

#### ❖ أنشطة لصالح رواد الأعمال الشباب:

يمثل الشباب إمكانات كبيرة لدول منظمة التعاون الإسلامي، حيث يشكلون ثلث السكان. ومع ذلك، فهم يواجهون العديد من التحديات في مجالات التعليم والتوظيف والوصول إلى الخدمات الصحية، بالإضافة إلى فرص التنمية الشخصية. تعرضت مشاريع رواد الأعمال الشباب، لهزات شديدة بعد جائحة كوفيد-19.

إضافة إلى ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي، وأزمة الطاقة، والنمو السكاني، وتغير المناخ، مما أدى إلى أزمات إنسانية غير مسبوقة، كلها عوامل تفاقم الوضع العالمي. تضاف إلى هذه التحديات قيود مثل الإطار القانوني والمؤسسي، وضعف الدعم من الجهات الحكومية، ومحدودية الوصول إلى البنية التحتية والتكنولوجيا المناسبة، وغياب مجموعات ريادة الأعمال التي تحفز الابتكار، بالإضافة إلى الفوارق بين الجنسين والتمييز على أساس السن. كما تعاني ريادة الأعمال من نقص المواهب، وهجرة الأدمغة، وضعف المهارات، وعدم كفاية التدريب، وصعوبات الحصول على التمويل. وفي هذا الإطار، قرر المركز الإسلامي لتنمية التجارة تنظيم العديد من الأنشطة التدريبية والمنتديات لدعم ريادة الأعمال الشبابية في دول منظمة التعاون الإسلامي.

وفي هذا السياق، نظم المركز العديد من الأنشطة التدريبية في السنوات الأخيرة لتعزيز مهارات الشباب في مجال التجارة الدولية، والوصول إلى الأسواق، وإدارة سلاسل القيمة.

في يونيو 2024، شارك المركز في المنتدى الدولي "من الشباب إلى الشباب"، الذي نظمته منظمة الإيسيسكو في باكو، أذربيجان، تحت عنوان "ريادة الشباب والابتكار من أجل مستقبل مستدام في العالم الإسلامي". وهدف هذا المنتدى إلى تعزيز ريادة الأعمال بين الشباب، وتعزيز قيم السلام والتضامن، والتصدي لتغير المناخ. وقد شارك في هذا الحدث 90 شابا وشابة من 43 دولة. وفي هذا الإطار، قام المركز برعاية مشاركة الفائزين الثلاثة الأوائل من دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

كما شارك المركز، في 19 سبتمبر 2024، في الندوة الافتراضية التي نظمتها منظمة التعاون الإسلامي تحت عنوان "تحقيق أهداف منظمة التعاون الإسلامي والتنمية المستدامة من خلال تعزيز الشراكات الشبابية"وقدم خلال هذه الندوة عرضا استعرض فيه أبرز أنشطة المركز الموجهة لفائدة الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي خلال السنوات الأخيرة.

#### ت. دورات تدريبية لفائدة الفاعلين في قطاع السياحة:

بتكليف من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) بالترويج المشترك للسياحة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. ولتحقيق هذه الغاية، وفي إطار برنامجيهما Tourism-CaB وTourism-CaB، نظمت المؤسستان الندوات التدريبية الافتراضية التالية:

﴿ ندوة افتراضية حول رقمنة الخدمات السياحية يومي 24 و25 مايو 2023، تم خلالها تزويد المشاركين بمعلومات قيمة حول أحدث التوجهات وأفضل الممارسات في هذا المجال، ومكن هذا التدريب الدول من الاطلاع على المعارف والمهارات الضرورية للاستفادة من التقنيات الرقمية وتحسين عروضها السياحية.

- ندوة افتراضية حول سياحة فن الطبخ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يومي 4 و5 أكتوبر 2023. سمح هذا التدريب للمشاركين بالتعرف على أدوات السياحة الغذائية من أجل وضعها موضع التنفيذ لتسريع تطوير هذا القطاع. كما سلط الضوء على الدور الأساسي للسياحة الغذائية في تعزيز السياحة المستدامة والتمكين الاقتصادي للمجتمعات المحلية، وخاصة النساء.
- ندوة افتراضية حول تعزيز ممارسة السياحة البيئية والحفاظ عليها في دول منظمة التعاون الإسلامي، يومي 20-30 نوفمبر 2023. وقد مكّن هذا التدريب المشاركين من تعزيز قدراتهم لتطوير قطاع تنافسي للسياحة البيئية، من خلال تقديم الأدوات الأساسية، وتحديد العراقيل التي تعيق تطوير القطاع في دول منظمة التعاون الإسلامي، والوقوف على أحدث التوجهات وأفضل الممارسات في هذا المجال. وبهذه المناسبة، قامت وزارة الزراعة والغابات في الجمهورية التركية، بالتعاون مع وكالة تنمية السياحة التركية، بتقديم تجاربهما الفريدة في مجال السياحة البيئية، مشاركين أفضل الممارسات التي تحققت في هذا الميدان. وقدم ممثل عن منظمة السياحة العالمية فهما شاملا للمفاهيم الأساسية للسياحة البيئية، إلى جانب استعراض المبادرات التي تشرف عليها المنظمة في جميع أنحاء العالم في هذا السياق.
- ورشة عمل تدريبية افتراضية حول تنمية السياحة البيئية المستدامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في غرب أفريقيا، يومي 28-29 مايو 2024. حضر هذه الورشة، التي تهدف إلى تطوير السياحة البيئية في منطقة غرب أفريقيا، أكثر من 50 ممثلا من غينيا وغامبيا وبنين وبوركينا فاسو ومالي والسنغال وسيراليون كأعضاء في "المشروع الإقليمي لتنمية السياحة المستدامة في شبكة من المنتزهات والمحميات عبر الحدود في غرب أفريقيا". وبهذه المناسبة، قدمت منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة استراتيجياتهما لتطوير السياحة البيئية في العالم، بما في ذلك في غرب أفريقيا، فضلا عن الإجراءات المتخذة لحماية البيئة. كما شارك في هذا التدريب خبراء من وزارة الزراعة والغابات ووكالة ترويج وتنمية السياحة في الجمهورية التركية بالإضافة إلى رئيس وDISTED Malaysia لممارسات في مجال السياحة البيئية. لمواصلة تنفيذ هذا المشروع، يخطط المركز لتنظيم المؤتمر الثاني للمانحين بمشاركة أصحاب المصلحة الأخرين في عام 2025. يهدف المؤتمر إلى تسهيل تمويل المشروع بالإضافة إلى تنظيم تدريبات أخرى لفائدة متخصصين في الطبيعة والحفاظ عليها، والتسويق، واستكشاف فرص التمويل لمواقع السياحة البيئية التي يغطيها المشروع.
- ندوة افتراضية حول تعزيز القدرة التنافسية للسياحة الحلال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في 29 يوليو 2024. تم تنظيم هذه الندوة تماشيا مع قرارات الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة المنعقدة في خيفا في الفترة من 31 مايو إلى 2 يونيو 2024. شارك في هذه الندوة خبراء دوليين ووزارات ووكالات حكومية لتبادل الأفكار ومشاركة أفضل الممارسات والتحديات والفرص الحالية في مجال السياحة الحلال، بهدف تعزيز القدرة التنافسية للدول الأعضاء.
- عقد ندوة تدريبية افتراضية حول "تطوير استراتيجية تسويقية مناسبة لوجهة السنغال"، خلال الفترة من 6 إلى 7 مايو 2025، في إطار اختيار مدينة داكار كعاصمة السياحة الإسلامية في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025، من قبل الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، المنعقدة في خيفا، أوزبكستان، عام 2024. وقد تم تنظيم هذا التدريب من قبل المركز الإسلامي لتنمية النجارة ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، بالتعاون مع وزارة السياحة والحرف اليدوية بجمهورية السنغال، بهدف دعم الجهود الوطنية لتطوير السياسة السياحية وتعزيز مكانة السنغال على خارطة السياحة الدولية. وشهدت الندوة مشاركة ممثلين عن السلطات السياحية في السنغال، إلى جانب خبراء من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة، والمكتب الإقليمي لمنظمة السياحة العالمية في أفريقيا، إضافة إلى ممثلين من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من بينها المغرب، وتركيا، وماليزيا، وأوغندا. وفي هذا الإطار، تناولت المناقشات وضع وسياسات السياحة في السنغال، واستراتيجية الأمم المتحدة لتطوير السياحة المستدامة في أفريقيا، إلى جانب دراسة الحالات وأفضل الممارسات في دول منظمة التعاون الإسلامي ضمن في القطاع المستهدف.

بدعوة من مركز أنقرة، شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة في ورشة العمل الافتراضية "تعزيز السياحة الغذائية في السنغال: التسويق والترويج"، التي انعقدت يومي 8 و9 يوليو 2025. وقد جمع التدريب 63 مشاركًا من مؤسسات القطاعين العام والخاص العاملة في مجال السياحة الغذائية في السنغال، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات ومؤسسات دولية، بما في ذلك اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري-الكومسيك، ومعهد المواصفات والمقابيس للدول الإسلامية، وهيئة الأمم المتحدة للسياحة (MOTAC)، ومركز السياحة والسفر (MOTAC)، ووزارة الثقافة والسياحة في الجمهورية التركية. وجاء تنظيم الورشة في إطار احتفال داكار باختيارها مدينة السياحة لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2025، وكان الهدف منها هو تعزيز قدرات المتخصصين والخبراء العاملين في مجال السياحة الغذائية في السنغال، فضلاً عن تبادل التجارب الناجحة من دول منظمة التعاون الإسلامي وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية في القطاع، بما يعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وخلال الورشة، قدم خبير المركز الإسلامي اتنمية التجارة عرضا بعنوان "استراتيجيات تطوير السياحة الغذائية في دول منظمة التعاون الإسلامي"، مع التركيز بشكل عرضا بعنوان "استراتيجيات تطوير السياحة الغذائية في دول منظمة التعاون الإسلامي"، مع التركيز بشكل خاص على تجربة السنغال، وقد حظيت هذه المساهمة بتقدير المشاركين، لكونها سلطت الضوء على إمكانات الدول الأفريقية، وخاصة السنغال، في هذا المجال، واستعرضت الاستراتيجيات التي يتعين تنفيذها للوصول إلى هذه السوق الواعدة.

## القسم الرابع: وضعية المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية

#### أ. نظام الانضمام والمساعدة الفنية

#### 1) الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

يبلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية 45 دولة من أصل 165 دولة عضو دولة عضو، وكان آخرها جزر القمر التي انضمت في بداية أبريل 2025. بالإضافة إلى ذلك، هناك 11 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

تتم عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بطرق تتداخل فيها أصناف المفاوضات بين مفاوضات متعددة الأطراف وأخرى ثنائية الأطراف. وقد أحرزت بعض العمليات تقدمًا كبيرًا منذ عام 2013، بينما تعثر البعض الآخر منها نتيجة العديد من العوامل نذكر منها تباطؤ المفاوضات مع بعض أعضاء المنظمة، الجوانب الفنية المعقدة، المصاعب الداخلية وعدم الاجماع حول الاختيارات.

تتضمن شروط الانضمام مكونًا مرتبطًا بدعم البلدان من خلال المساعدة الفنية، علاوة على وسائل أخرى للتوعية والحوار التي تسمح للبلدان المنضمة بإعداد أفضل لعملية الحوار مع باقي الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها.

تتضمن شروط الانضمام مكونًا مرتبطًا بدعم الدول من خلال المساعدة الفنية، مع وسائل التوعية والحوار الأخرى التي تسمح للبلدان المنضمة بإعداد عملية الحوار مع الدول الأعضاء الأخرى بشكل أفضل للوفاء بالتزاماتها.

#### 2) المساعدة الفنية وحملات التوعية:

تعتبر المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات ذات الصلة بمسلسل الانضمام للمنظمة من المحاور الأساسية لتدريب موظفي الحكومات. كما تتضمن هذه المساعدة أنشطة موجهة الى البرلمانين والأوساط الجامعية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

وفي هذا السياق، أطلق المركز الإسلامي لتنمية التجارة دراسة بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية، العديد طبيعة المساعدة الفنية التي من شأنها أن تسهل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

#### 3) آليات الانضمام للمنظمة:

أطلقت منظمة التجارة العالمية في يوليو 2016 بوابة جديدة للانضمام الذكي (Accessions Intelligence Portal) التي حسنت من الوصول إلى المعلومات حول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والعديد من الميزات الجديدة، مثل إمكانية الدخول المباشر إلى جميع القوانين التي تم الإشعار بها لإتمام الانضمام. توجد البوابة على الرابط: https://www.wto.org/accessions.

تم إطلاق العمل بقواعد البيانات حول الالتزامات في إطار انضمام (ACDB) في مايو 2012 وهي تمكن من الاطلاع على كل الالتزامات والمعلومات ذات الصلة التي تتضمنها تقارير فرق العمل حول الانضمام وبرتوكولات انضمام الدول الحادية والثلاثين 31 الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة التي تدخل تحت البند MC. (/http://acdb.wto.org). في سنة 2018، تم تحديث قاعدة البيانات لتشمل بروتوكولات الانضمام لجميع الأعضاء المنضوية تحت المادة الثانية عشرة والالتزامات الواردة فيها.

#### ب. الوضع الحالي لانضمام دول منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية

يتلخص مسلسل الانضمام حسب الدول، على النحو التالي:

#### الجزائر

تأسس فريق عمل انضمام الجزائر في 17 يونيو 1987. وقد أودعت الدولة رسميا مذكرتها بشأن التجارة الخارجية لدى منظمة التجارة العالمية في يونيو 1996. كما قدمت الجزائر عرضها الأولي بشأن الوصول إلى أسواق السلع والخدمات في عام 2002. للإشارة فقد عقدت مجموعة العمل المتشكلة من 43 دولة والتي يرأسها السفير خوسيه لويس كانسيلا (الأوروغواي) 14 اجتماعا حتى الأن، آخرها انعقد في مارس 2014. ويجري حاليا افتحاص نظام التجارة الخارجية الجزائرية من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

#### أذربيجان

تم تكوين فريق العمل الذي يتابع انضمام أذربيجان بتاريخ 16 يوليو 1997، وهو نفس العام الذي تقدمت فيه الدولة بطلب العضوية. قدمت أذربيجان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في أبريل 1999. وقد قدم هذا البلد عرضه الأولي للوصول إلى أسواق السلع والخدمات في عام 2005. وعقد فريق العمل حتى الأن 15 اجتماعا، كان آخرها في يوليو 2023. ويجري حاليا افتحاص نظام التجارة الخارجية الجزائرية من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

#### العراق العراق

تم إيداع طلب انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 30 سبتمبر 2004. تأسست مجموعة العمل بخصوص انضمام العراق في 13 ديسمبر 2004. عقد الفريق اجتماعه الثالث في يوليو 2024، ويرأسه حاليا السفير صقر عبد الله المقبل من المملكة العربية السعودية.

#### إيران

تم إيداع طلب إيران لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2004. وتم إنشاء مجموعة عمل في عام 2005 والتي عقدت اجتماعاً واحداً فقط في نفس العام. تم تعميم مذكرة لنظام التجارة الخارجية لهذا البلد في نوفمبر 2009. ولم تقدم إيران بعد عرضها للوصول إلى الأسواق فيما يخص السلع والخدمات.

#### البنان البنان

تم تأسيس فريق العمل حول انضمام الجمهورية اللبنانية في 14 أبريل 1999. وعقد حتى الآن 7 اجتماعات، كان آخرها في عام 2009، برئاسة السيد إتيان أودو دو داينفيل (فرنسا). وقد وزعت لبنان مذكرة حول نظامها المتعلق بالتجارة الخارجية في يونيو 2001. كما قدم هذا البلد عرضه الأولي للوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بالسلع والخدمات في عام 2003 ونشر ملخص النقاط التي أثارتها الدول الأعضاء. ويجري حاليا افتحاص نظام التجارة الخارجية الخاص بهذا البلد على أساس مشروع تقرير أعده فريق العمل.

#### اليبيا 💠

قامت ليبيا بإيداع طلب رسمي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية يوم 25 نوفمبر 2001. تم إنشاء فريق العمل حول انضمام ليبيا في عام 2004. والى حد الآن لم تقدم ليبيا مذكرة حول نظام التجارة الخارجية كما أن فريق العمل لم يجتمع بعد.

#### السودان

عقدت مجموعة العمل لانضمام السودان التي تأسست في 25 أكتوبر 1994، 5 اجتماعات حتى الآن، برئاسة السيد ناوكي هيكوتا (اليابان)، كان آخرها في عام 2021. وقد تقدم السودان بعرض الوصول إلى الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات في عام 2004. وتم توزيع ملخص النقاط التي أثارتها الدول الأعضاء. ولم يتم البدء في افتحاص نظام التجارة الخارجية للسودان والذي قدمته في عام 1999.

#### أوزبكستان

تأسس فريق عمل لانضمام أوزبكستان في 21 ديسمبر 1994. وقد عقد 7 اجتماعات حتى الآن، كان آخرها في يونيو 2023 برئاسة السفيرة سيونغ ديوك يون (جمهورية كوريا). قدمت أوزبكستان مذكرة بشأن نظام التجارة الخارجية في سبتمبر 1998 وقدمت عرضها الأولي للوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بالسلع والخدمات في عام 2005.

#### الصومال

تم تكوين فريق العمل المعني بانضمام الصومال في 7 ديسمبر 2016. ولا تزال عملية تعيين رئيس فريق العمل جارية.

#### م سوريا

تأسس فريق العمل من أجل انضمام الجمهورية العربية السورية في 4 مايو 2010، ولم يجتمع بعد.

#### الركمنستان تركمنستان

تأسس فريق عمل تركمانستان في 23 فبراير 2022، لكنه لم يعقد اجتماعه بعد.

#### الخسلاصة:

بالرغم من أن العضوية في منظمة التجارة العالمية لها فوائد وامتيازات جمة، فإن المفاوضات حول الانتماء إلى هذه المنظمة تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لكل الدول المرشحة للانضمام، خاصة منها البلدان الأقل نموا. فآليات وشروط الانضمام تفرض القيام بإصلاحات داخلية. والبلدان الأقل نموا المرشحة للانضمام لها قدرات فنية ومؤهلات بشرية وموارد مالية محدودة في مواجهة تعقيدات الانتماء لهذه المنظمة.

وتهدف الدراسة التي أعدها المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية، إلى تحديد احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتسهيل عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

وإدراكًا منه لأهمية مساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في هذه المجالات، ينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية برامج سنوية لبناء القدرات في شكل ورش عمل تدريبية وتحديث المعلومات، وذلك مع إعطاء اهتمام خاص لفائدة البلدان الأقل نموا.

من جانب آخر، سيواصل المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، جهوده لتنظيم اجتماعات وورش عمل أخرى لتبادل الخبرات وتقريب مواقف الدول، ولاسيما تحسبا للمواعيد النهائية التي ستدعى فيها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لإعداد مواقفها على المستويين المتعدد الأطراف والإقليمي.

### الملاحق

## الجدول 1: تواريخ إنشاء فرق العمل لدول منظمة التعاون الإسلامي في طور الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

رئيس فريق العمل	تاريخ إنشاء فريق العمل	البلدان
أوروغواي	17 يونيو 1987	الجزائر
ألمانيا	16 يوليو 1997	أذربيجان
المملكة العربية السعودية	13 ديسمبر 2004	العراق
-	26 مايو 2005	ايران
فرنسا	14 أبريل 1999	لبنان
إسبانيا	27 يوليو 2004	ايبيا
-	7 دیسمبر 2016	الصومال
اليابان	25 أكتوبر 1994	السودان
-	4 مايو 2010	سوريا
كوريا	21 ديسمبر 1994	أوزبكستان
-	23 فبراير 2022	تر کمنستان

المصدر: منظمة التجارة العالمية، مارس 2020

#### الجدول 2: ملخص حالات الانضمام الجارية لمنظمة التجارة العالمية

	<u> </u>										
مراجعة نظام التجارة الخارجية جارية على أساس مشروع تقرير فريق العمل	مشروع تقرير فريق العمل**	الخدمات	عروض	ل السلع	عروض	عدد اجتماعات فريق العمل*	الاجتماع الأول/ والأخير لفريق العمل*	مذكرة التجارة الخارجية	إنشاء فريق العمل	الطلب	الدولة
		العرض الأخير*	العرض الأول	العرض الأخير*	العرض الأول						
<b>√</b>	فبراير 2014	أكتوبر 2013	مارس 2002	نوفمبر 2013	فبراير 2002	14	أبريل 1998 مارس 2014	يوليوز 1996	يونيو 1987	يونيو 1987	الجزائر
✓	يناير 2015	فبراير 2015	مايو 2005	سبتمبر 2013	مايو 2005	14	يونيو 2002 يوليو 2017	أبريل 1999	يوليوز 1997	يونيو 1997	أذربيجان
								نوفمبر 2009	مايو 2005	يوليو 1996	إيران
						2	مايو 2007 أبريل 2008	سبتمبر 2005	ديسمبر 2004	سبتمبر 2004	العراق
	أكتوبر 2009	يونيو 2004	دیسمبر 2003	يونيو 2004	نوفمبر 2003	7	أكتوبر 2002 أكتوبر 2009	يونيو 2001	أبريل 1999	يناير 1999	ليبيا
						3	يوليو 2002 يوليو 2012	أبريل 2001	ديسمبر 2007	يونيو 2007	أوزبكستان
✓	أكتوبر 2012	نوفمبر 2008	أكتوبر 2006	نوفمبر 2008	أبريل 2006	7	أكتوبر 2005 أكتوبر 2009	مارس 2005	فبراير 2005	دیسمبر 2004	لبنان
			سبتمبر 2005		سبتمبر 2005	4	يوليو 2002 يوليو 2017	أكتوبر 1998	دىسمبر 1994	دیسمبر 1994	السودان
									مايو 2010	أكتوبر 2001	سوريا
									ديسمبر 2016	دیسمبر 2015	الصومال

المصدر: منظمة التجارة العالمية مستجدات مارس 2020

## الجدول 3: لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

تاريخ الانضمام	البلد
8 سبتمبر 2000	1. ألبانيا
1 يناير 1995	2. البحرين
13 دىسمبر 1993	3. بنغلادیش
1 يناير 1995	4. بنین
1 يناير 1995	<ol> <li>بروناي دار السلام</li> </ol>
3 يونيو 1995	6. بوركينا فاسو
13 دیسمبر 1995	7. الكاميرون
2024 سيتم تحديد التاريخ بالضبط	<ol> <li>القمر الاتحادية</li> </ol>
19 أكتوبر 1996	9. تشاد
1 يناير 1995	10. كوت ديفوار
31 مايو 1995	11. جبيوتي
30 يونيو 1995	12. مصر
1 يناير 1995	13. الغابون
23 أكتوبر 1996	14. غامبيا
25 أكتربر 1995	15. غينيا
31 مايو 1995	16. غينيا-بيساو
1 يناير 1995	17. غويانا
1 يناير 1995	18. إندونيسيا
11 أبريل 2000	19. الأردن
1 يناير 1995	20. الكويت
30 نوفمبر 2015	21. كاز اخستان
20 دىسمبر 1998	22. قيرقيزيا
1 يناير 1995	23. ماليزيا
31 مايو 1995	24. المالديف
31 مايو 1995	25. مالي
1 يناير 1995	26. المغرب
31 مايو 1995	27. موریتانیا
26 أغسطس 1995	28. موزامبيق موران
13 دیسمبر 1996	29. النيجر
1 يناير 1995	30. نيجريا
9 نوفمبر 2000	.31 عمان
1 يناير 1995	32. باکستان
13 يناير 1996	.33 <u>.</u> 34
11 دیسمبر 2005	34. العربية السعودية
1 يناير 1995	35. السنغال
23 يوليوز 1995	36.سير اليون
1 يناير 1995	37.سورينام
2 مارس 2013	38.طاجكستان
31 مايو 1995	39. تو غو
29 مارس 1995	40. تونس
26 مارس 1995	41.تركيا
1995 يناير 1 يناير	42. أو غندا
10 أَبْرِيْلُ 1996	43. الإمارات العربية المتحدة
2014 يونيو 2014	
2016 يوليو 2016	. ب. ي. ك 45. أفغانستان
2010 3737 20	

# لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (المراقبون)

- 1. الجزائر
- 2. أذربيجان
  - ایران
  - 4. العراق
  - 5. لبنان
  - 6. ليبيا
  - 7. السودان
  - 8. سوريا
- 9. أوزبكستان
- 10. الصومال
- 11. تركمنستان (انشاء فريق العمل في 23 فبراير 2022)

#### لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

فلسطين